بالمناسبة وكما ذكرنا اعلاه ، تضمنت قرارات الرباط في بندها الاول تاكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير مصيره (١٨) . وما رفضته قيادة المقاومة ليس حق تقرير المصير ، بل تعليق مستقبل الضفة الغربية وغزة حتى اجراء استفتاء بين السكان . وهذا الامر الذي طرحه الملك حسين في المؤتمر يستهدف ابقاء المواطنين في الضفة والقطاع في حالة ارباك وانتظار. علما باننا لا نشك مطلقا في نتيجة اي استفتاء قد يجري ونعتبر ان الانتفاضات الشعبية المتتالية ومواقف الهيئات والمنظمات النقابية والمهنية الممثلة لمختلف قطاعات الشعب تحت الاحتلال قد حددت منذ الان وبوضوح كامل ما هو طريق ممارستها لحق تقرير مصيرها : التخلص من كابوس الاحتلال الاسرائيلي في اسرع وقت وتسلم منظمة التحرير الفلسطينية لزمام الامور في هذه الاراضي.

ويطرح د. محجوب عددا من التساؤلات حول كيفية ممارسة هذا الحق وعلى اية اراضوحول قطاعات الشعب الفلسطيني الذي ستمارسه في اطار تحقيق البرنامج المرحلي او لاحقا حين تحقيق الحل الجذري للمسالة الفلسطينية (١٩) . ويطرح المقال حق تقرير المصير كمرادف لحق الانفصال .(ويرى د. محجوب باستنتاج مفاجيء ان الانفصال المقصود في برنامج الجبهة الديمقراطية هو الانفصال الفلسطيني عن الاردن اما الاتحاد المتضمن في دعوة الجبهة لاعادة توحيد الوطن في مرحلة متقدمة في اطار « دولة ديمقراطية مستقلة » فهو توحيد مع اسرائيل ، اي ان الجبهة الديمقراطية تطالب بالانفصال عن الاردن والتوحيد مع اسرائيل . اسمعوا يا عرب) .

وسنعود للحديث عن مسالة الحق في الانفصال على الصعيد النظري . ولكن يهمنا مباشرة ان نؤكد على ما يلي :

ـ اولا : ان « الانفصال » الذي يتضمنه حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة هو انفصال عن « الاحتلال الاسرائيلي » . لان « الانفصال » عن « الضم الهاشمي » قد تحقق جغرافيا عام ١٩٦٧ لصالح اسرائيل او سياسيا بالاعتراف العربي الشامل به في قمة الرباط وبعد ذلك بالاعتراف الدولي في الامم المتحدة .

ـ ثانيا : البرنامج السياسي للجبهة الديمقراطية لا يعتبر اي « انفصال » من هذين « الانفصالين »نهاية المطاف . فهو يتحدث عن « تجديد واعادة بناء الوحدة بين الشعبين (الفلسطيني والاردني) » بعد قيام « نظام وطني ديمقراطي في الاردن » وذلك على اسس من « التكافؤ والمساواة الديمقراطية والاختيار الطوعي الحر والنضال المشترك ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية »(٢٠).